دور الصناعة في تغيير البنيان الإنتاجي بالإقتصاد العراقي للمدة (2004-2018)

الباحثة: نور شدهان عداي
وزارة المالية العراقية / الدائرة الاقتصادية, بغداد , العراق
Noor Shadhan Adday
Ministry of finance , Baghdad, Iraq
noorsh2@yahoo.com

المستخلص :-
هدف البحث الى أستعراض العلاقة ما بين الصناعة والتغيير بالبنية الإنتاجية بالإقتصاد العراقي بعد عام 2003 التي يشوبها الأنحراف، وتطلب ذلك الإعتماد على المنهج الاستنباطي وبأستخدام الأسلوب الوصفي النظري والتحليلي لغرض التحقق من صحة الفرضية .
وقد توصل البحث الى نتيجة مفادها ، ضعف دور الصناعة على إحداث التغيير في البنيان الإنتاجي بالإقتصاد العراقي خلال مدة البحث ويعود سبب ذلك الى الإختلال الحاصل في هيكل الإنتاج جراء محدودية مساهمة القطاعات الإنتاجية مقابل هيمنة القطاع النفطي على مساهمته في الناتج. وعلى ذلك نرى ضرورة تبني ستراتيجية النمو غير المتوازن بجعل القطاع الصناعي القائد للتنمية بهدف زيادة نصيبه في الناتج للشروع في تغيير البنية الإنتاجية وتنمية الإقتصاد المحلي .

الكلمات المفتاحية : هيكل الإنتاج ، تغيير البنيان الإنتاجي ، الصناعة التحويلية ، ستراتيجية التنمية الصناعية .

Abstract: -
The aim of the research is to review the relationship between industry and structural change in the Iraqi economy after 2003, which is marred by deviation,This required relying on the deductive approach and using the descriptive theoretical and analytical method for the purpose of verifying the validity of the hypothesis.
The research concluded that the role of industry is weak in bringing about change in the productive structure of the Iraqi economy during the research period and The reason for this is due to the imbalance in the production structure due to the limited contribution of the productive sectors in contrast to the dominance of the oil sector over its contribution to the output.
Accordingly, we see the necessity of adopting an unbalanced growth strategy by making the industrial sector the leader for development in order to increase its share in the output to initiate the change of the productive structure and the development of the local economy.

keywords: Production structure, Changing the productive structure, Manufacturing industry, Industrial development strategy.

المقدمـــة :-
سارت الدول النامية في فترة الستينيات وما تلاها في السعي وراء التنمية والتركيز على الصناعة بإعتبارها الأساس للنهضة التنموية للتخلص من براثم التخلف والتبعية الإقتصادية ، إذ تم إنشاء صناعات محلية دون مراعاة القدرات الذاتية مما أدى الى تعثرها ، نتيجة عدم وجود روابط أو تشابك بينها وبين القطاعات الأخرى، فتولدت قطاعات بدائية غير قادرة على المنافسة الخارجية ، الذي أسهم في تعميق الإختلال في هيكل الإنتاج وتراجع التنمية في تلك الدول ، والعراق واحد من تلك الدول ذات التوجه التنموي المتراجع .
وبذلك أن الإقتصاد العراقي بعد عام 2003 يعاني من الاختلال في هيكل الإنتاج والناتج عن الريعية الإقتصادية، التي جعلت من القطاع النفطي المهيمن على مساهمته النسبية في الناتج مقابل قطاعات أخرى هامشية ، ومن ثم أن أي خطة خطتها الحكومة للنهوض بالقطاع الصناعي للتغيير في هيكل الإنتاج واجهت الفشل ، نتيجة ما شهده الإقتصاد العراقي من تدهور وتضارب في السياسات الإقتصادية الذي القى بظلاله على تراجع معدلات النمو في القطاع الحقيقي .
وعليه بات من الضروري لصانعي القرار على تبني ستراتيجية تستهدف تنمية القطاع الصناعي والمشاركة الفاعلة في عملية التغيير بالبنيان الإنتاجي للوصول الى تصحيح البنية الإقتصادية للإقتصاد العراقي .

منهجية البحث :-

مشكلة البحث : يشكل ضعف إنتاجية القطاع الصناعي وتراجع مساهمته في الناتج ، ومن ثم عدم وجود قنوات لتنمية القطاعات الإنتاجية معوق تجاه تغيير البنيان الإنتاجي والتصحيح الهيكلي في العراق .

وبهذا يدور التساؤل المحوري للبحث حول (ماهو دور الصناعة في تغيير بنية الإنتاج بعد عام 2003 ؟ وكيف يمكن تزايد مساهمتها النسبية بالناتج وفي تحقيق التنمية القطاعية ؟) .

فرضية البحث : أسست فرضية البحث على الآتي " تراجع دور القطاع الصناعي في بنية الإنتاج ، مع عدم وجود ستراتيجية واضحة المعالم تقوم على آسس التنمية الصناعية لإحداث التغيير في البنيان الإنتاجي بالإقتصاد العراقي بعد عام 2003 " .

هدف البحث : يسعى البحث الى بيان دور الصناعة في تصحيح الإختلال في هيكل الإنتاج بإتجاه التغيير البنيوي ، فضلاً تكريس الجهود لوضع ستراتيجية لتنمية القطاع الصناعي بهدف تغيير البنيان الإنتاجي للإقتصاد العراقي .

أهمية البحث : تنبع أهمية البحث في إطار تحديد مساهمة القطاع الصناعي في هيكل الإنتاج ، ومن ثم تسليط الضوء على مكامن الخلل في البنية المكونة لنمو القطاعات الإنتاجية لاسيما الصناعة ، وتوجيه الصناعة في عملية التغيير في البنية الإنتاجية عبر الدعم والتحفيز الحكومي .

منهج البحث : أعتمد البحث على المنهج الأستنباطي المبني على التحول من معطيات النظرية العامة الى معطيات تطبيقية خاصة، إذ تم تحديد الإطار النظري لكل متغير على حدا ، ومن ثم تحليل واقع الإقتصاد العراقي بأستخدام البيانات والمؤشرات الرقمية للدلالة على دور الصناعة في تغيير البنيان الإنتاجي بالإقتصاد العراقي .

حدود البحث : تتمثل في الحدود المكانية والزمنية،إذ تكمن الحدود المكانية في إختيار الإقتصاد العراقي كنموذج للدراسة ، فيما كانت الحدود الزمنية تتمثل في المدة (2004-2018) .

المبحث الأول: الجانب التعريفي لمفهوم الصناعة والتغيير بالبنيان الإنتاجي

أولاً : الصناعة (المفهوم والإستراتيجيات التنموية)

1- مفهوم الصناعة

تعرف الصناعة بأنها " تحويل مستمر وبكميات كبيرة للمواد الأولية الى منتجات يسهل نقلها ، وتمثل عملية زيادة مساهمة الفعاليات الصناعية في تكوين الناتج القومي" (العساف والوادي ، 2011 : 119)، كما تعرف بإنها " مجموعة من المصانع تقوم في الغالب بإنتاج نوع معين من السلع ، أي يكون نشاطها الرئيسي إنتاج سلعة معينة " (أسماعيل ، 1992 : 130) .

ولعل التعرف الأشمل للصناعة الذي جاء به لجنة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة بإنها " عملية تعبئة جزء متنام من الموارد القومية لخلق هيكل إقتصادي محلي ، متنوع ومتطور فنياً وتكنولوجياً ، ويتميز بوجود صناعة تحويلية فعالة وقادرة على إنتاج كل من السلع الرأسمالية والأستهلاكية ، ويكون قادراً على تحقيق معدل نمو مرتفع للإقتصاد القومي ككل والوصول الى التقدم الإقتصادي والإجتماعي" (U.N 1963, :32) .

ويعد التصنيع جزءاً أساسياً لا يتجزأ من التنمية عبر دوره في عملية التصحيح الهيكلي بمعنى إنه العمود الفقري للتنمية الإقتصادية (Binta & Bazzar , 2018 1-2 :) لأن الأخير تعني تغيراً نوعياً أو تحولاً في بنية الإقتصاد يتأتى من تنوع وتعدد القطاعات الإقتصادية (الحمش ، 2008 : 19) .

2- ستراتيجيات التنمية الصناعية

برزت ستراتيجيات التنمية الإقتصادية بالدول النامية كمحاولة لتجاوز حالة التخلف الى النمو، وقد أرتبطت بنمو قطاع الصناعة كأساس للخروج من بودقة ذلك التخلف، وأول تلك الإستراتيجيات ستراتيجية النمو المتوازن للإقتصادي نيركسه، وقد أستكمل ما جاء به روزنشتين- رودان في ستراتيجية " الدفعة القوية " من طروحات (بن قانة ، 166) وأنطلقت هذه النظرية من أن تنمية الصناعات التحويلية تتطلب أستثماراً ضخماً من تكوين رأس المال الإجتماعي وهي أستثمارات غير قابلة للتجزئة، إذ لا يمكن تحقيقها الا ضمن برامج أستثمارية حكومية واسعة النطاق ، مع توجيه هذه الأستثمارات نحو القطاعات التي تحتاجها التنمية، فضلاً عن ضرورة قيام الحكومة برعاية القطاع الخاص في إدارة مشاريعه الأستثمارية (الوادي والعساف ، 121) .

ذلك أن توزيع الأستثمارات على القطاعات الإنتاجية ككل يهدف الى زيادة إنتاجيتها وزيادة التكوين الرأسمالي جراء تفوق الإضافات في الناتج على الإضافات الحاصلة في الأستثمار ، مع ضرورة تحقق الترابط القطاعي في توزيع الأستثمارات بما يقود الى زيادة الطاقة الأستيعابية في الإقتصاد (العنبكي ، 2018 : 241). الا أن غالبية الدول النامية التي تبنت تلك الإستراتيجية لم تفلح في السير في طريق التنمية الصناعية لما واجهته من مشاكل الندرة في رأس المال، فضلاً عن نقص الخبرة الفنية والإدارية التي تتطلبها المباشرة في تنفيذ تلك البرامج الطموحة (أيلكان ، 1983 : 95) .

وعلى أساس ذلك ، جاءت إستراتيجية النمو غير المتوازن للإقتصادي هيرشمان من نظرة مغايرة بأعتبار أن هناك صعوبة في تحقيق النمو في جميع القطاعات كنسق واحد ، وأن الإقتصاد يمكنه أحراز التقدم في نمو بعض القطاعات ، وبذلك ، إن المنطلقات الفكرية لهذه النظرية تقوم على تبني مفهوم (القطاع القائد) أو (

أقطاب النمو) فالتنمية تتخذ شكل تركيز الموارد في عدد محدود من الأنشطة الأساسية أو الإرتكازية لتمثل القطاع القائد أو مراكز النمو في الإقتصاد القومي (محي الدين ، 1975 : 306-307) ، إذ تؤكد هذه النظرية على دور العوامل الديناميكية في عملية التنمية وخلق أستثمارات عالية من الإدخارات في مشاريع تنموية معينة لتحدث تغَيراً من نمط إقتصادي الى آخر مختلف ، وبذلك تبرز ضرورة الأهتمام بالقطاع الصناعي وتخصيص له قدراً أكبر من الأستثمار الحكومي لتصحيح الإختلال في هيكل الإنتاج (عبد الرضا ، 2013 : 64) .

وقد بدأت محاولات الدول النامية في فترة الستينيات والسبعينات من القرن الماضي عقب حصولها على أستقلالها السياسي في محاكاة الدول المتقدمة بنهضتها التنموية من خلال إتباع سياسات وستراتيجيات تنموية متحيزة لصالح القطاع الصناعي على حساب القطاعات الأخرى ، إذ أتجهت تلك الدول بدعم وحماية وتشجيع صناعتها المحلية بدرجة تفوق الزراعة ، عن طريق تعبئة وتوجيه الفائض المتولد من القطاع الزراعي وأستثماره في القطاع الصناعي وقطاع الخدمات المرتبط به ، وأرتفعت الأستثمارات في القطاع الصناعي بدرجة كبيرة للصناعات الخفيفة والثقيلة دون جدوى إقتصادية منها للإقتصاد القومي والمجتمع ككل ، مما أدى بالنتيجة الى فشلها بسبب أهمالها طبيعة العلاقة النسبية بين القطاعات الإنتاجية وكذا تطور مستوى الإنتاجية بين تلك القطاعات (المقبلي ، 2012 : 112-114)، كما أخطأت تلك الدول في سياسات التنمية الصناعية بإتباع إستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات حينما دعمت صناعتها الضعيفة تحت مبرر حماية الصناعات المحلية الناشئة لفترة طويلة ، بهدف التحرر من التبعية للخارج في تلبية الحاجات المحلية ، وأسهم ذلك في بروز صناعات ضعيفة وهشة القيمة (المقبلي : 117) ، فضلاً عن إتباع ستراتيجيات التصنيع لتنمية الصادرات الذي جعلها تنفق أموال كبيرة على صناعات دون تحقق الشروط للنمو الذاتي ، مع أفتقار تلك الصناعات الى الجودة بما لا يضاهي السلع الأجنبية ، ناهيك عن ضيق النطاق أمام السلع المحلية لإختراق الأسواق العالمية ، مما أدى الى فشل الدول النامية في ستراتيجيات التنمية الصناعية (أبو عياش ، 1983 : 81) .

ثانياً : المفهوم والنظريات التحليلية للتغيير في البنيان الإنتاجي

1- ماهية التغيير في البنية الإنتاجية

البنية كمصطلح كلمة مشتقة من (Structure) من الفعل (Strure) وتعني " نسق يتألف من عناصر يكون من شأن أي تحول في أحداها أن يحدث تحولاً في باقي العناصر الأخرى" (المناصرة ، 2007 : 540). كما تعني بإنها " مجموعة العلاقات والنسب التي يتسم بها الكيان الإقتصادي في وقت معين ومكان معين ، أي الأهمية النسبية لكل عنصر من العناصر التي يتكون منها الكيان الإقتصادي " (بيرو ، 1983 : 38) .

أما التغيير البنيوي (Structural change) يراد به التغيير في الأهمية النسبية بين مكونات الهيكل الإقتصادي التي تصاحب التنمية الإقتصادية جراء عملية التحول الإقتصادي من إقتصاد بسيط نحو إقتصاد متطور (عبد الله ، 2014 :62). ويشير التغيير في البنية الإنتاجية الى " التغيير في مكونات المجموع (التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي) لذا فإن التحولات التي ترافق التغيير من الأنشطة المنخفضة الإنتاجية التي يوجد فيها فرص محدودة للتغير التكنولوجي ومكاسب منخفضة للقيمة المضافة نحو الأنشطة المرتفعة الإنتاجية ذات الفرص الأكبر للأبتكار وزيادة القيمة المضافة " (UNIDO,2013:2). أي إن التغيير في البنيان الإنتاجي عبارة تناقص حصة الزراعة من العمالة وخفض مساهمتها في الناتج ، وزيادة حصة الصناعة من العمالة ورفع مساهمتها في الناتج والوصول الى قطاع خدمي مرتفع القيمة (عبد الرضا ، 39) .

2- نظريات التغيير في البنية الإنتاجية

أسبرت النظريات الإقتصادية في تحليل عملية تغيير الإقتصادات المتخلفة لتصبح أكثر تطوراً عبر سلسلة من الإجراءات والسياسات الكفيلة بتحسين دخل الفرد والأنتقال من قطاع بدائي الى قطاع متطور (Todaro & Smith , 2012 : 108) .

وجاء نموذج أرثر لويس (نموذج ذو القطاعين) ليبرهن على إمكانية حدوث التغيير في البنيان الإنتاجي للدول النامية عن طريق الأستثمار في القطاع الصناعي ، إذ أفترض لويس وجود قطاعين في الإقتصاد أحداهما القطاع الزراعي (الريفي) ذو الإنتاجية المنخفضة عند مستوى الكفاف ذو فائض عمالي ، والأخر القطاع الصناعي (الحضري) ذو الإنتاجية المرتفعة ، وقد عدَ النمو عبارة عن أنتقال الدخل الى الطبقة الرأسمالية (المستثمرون) لكون هذه الطبقة تتمتع بميل حدي أكبر للإدخار من الطبقة الفقيرة وهو ما يعني زيادة النمو الإقتصادي للدخل المحلي (بن قانة ، 2012 : 54).

وقد أفترض أن الأجور ثابتة لكنها تتحدد عند مقدار أعلى من مستوى الأجور الثابتة في المتوسط والقائم الى حد الكفاف في القطاع الزراعي التقليدي ، إذ أفترض لويس أن الأجور في القطاع الحضري يجب أن تكون أعلى على الأقل بنسبة 30% من متوسط الدخل الريفي حتى تحدث الهجرة للعمال من الريف الى الحضر (عبد الله ، 63) ، وعليه يسمح ذلك الأجر بأستئجار العمالة الفائضة من القطاع الزراعي الى القطاع الصناعي بأي كمية تحتاجها مما يولد زيادة في عرض العمل الى الحد الذي يتساوى فيه الناتج الحدي مع الأجر الحقيقي ، فضلاً عن زيادة الإنتاجية المولدة لزيادة الأرباح ، ليتم أستثمار الفائض في القطاع الصناعي وزيادة معدل تراكم رأس المال ومن ثم زيادة الإنتاج الكلي ، وتزداد بذلك الأرباح التي يعاد أستثمارها مرة أخرى في دورة كاملة تقود الى حدوث زيادة في الإنتاج والتشغيل الى الحد الذي يتم فيه أمتصاص كامل للعمالة الفائضة من قطاع الزراعة الى قطاع الصناعة ، وبذلك أعتبر التنمية ناتجة عن أجتذاب العمالة الفائضة من الريف الى المدن (القريشي ، 2007 : 105).

وقد تبع ذلك نموذج كولن كلارك ذو الثلاث قطاعات الذي أوجد ثلاث قطاعات في الإقتصاد (الزراعة والصناعة والخدمات) وأن الإقتصاد يمكنه أن ينتقل من القطاع البدائي (الزراعة والاستخراج) الى القطاعات المتطورة (الصناعة والخدمات) عبر آثر قانون أنجل ، فضلاً عن التطور الإقتصادي الذي يعزز أنتقال العمال بين تلك القطاعات (مجيد ، 2011 : 9) .

ولعل أبرز البحوث الكمية التي قام بها الإقتصادي كوزنتس الذي أوجد علاقة بين دخل الفرد والتغييرات الحاصلة في البنى الإقتصادية والإجتماعية بعد أن صنف الدول الى أربع مجاميع حسب متوسط دخل الفرد ، وكان أبرز نتائجه تكمن في أن ارتفاع دخل الفرد في الدول المتقدمة أدى الى هبوط الحصة النسبية لقطاع الزراعة وأرتفاع نصيب القطاع الصناعي ومشاريع البنى الأرتكازية في الناتج نتيجة لمرونة الطلب الدخلية ، مع وجود تحولات أخرى ضمن الإطار الصناعي من إنتاج السلع الأستهلاكية الى السلع الإنتاجية ، كما أن نتائجه في نمط التغيير القطاعي تتطابق مع نمط التغيير في هيكل تشغيل القوى العاملة في الإقتصادات الصناعية (النجار وشلاش ، 1990 : 376-377) .

وقد تبع ذلك نموذج هوليس جينري الذي درس نماذج التنمية في عدد من دول العالم الثالث في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ، وتضمنت دراسته التجريبية بيانات مقطعية لدول عدة عند مستويات مختلفة من الدخل الفردي المتوسط قادته الى التعرف على العوامل والصفات لعملية التنمية (تودارو ، 2009 : 140)، وعزى العوامل المؤثرة في عملية التنمية الى (السياسة الحكومية ، حجم الدولة ، المصادر الطبيعية ، أهداف الدولة ، التكنولوجيا ، رأس المال الخارجي ، التجارة الدولية) (عبد الله ، 65) . أما الصفات المميزة لحدوث التنمية تتمثل في الإنتقال من الإنتاج الزراعي الى الإنتاج الصناعي نتيجة الزيادة في متوسط دخل الفرد ، والتغيير الحاصل في طلب المستهلك من التركيز على السلع الغذائية والسلع الأساسية الى الرغبة في السلع الصناعية المتنوعة والخدمات وهذا ما يؤدي الى التغيير النسبي في هيكل الإنتاج ، متبوعاً بزيادة التراكم رأس المال المادي والبشري مع حدوث تغييرات في البنية الإقتصادية والإجتماعية للبلد (تودارو ، 140) .

ثالثاً : تحليل العلاقة بين الصناعة والتغيير في البنيان الإنتاجي

تشير نظريات التنمية الى وجود أرتباط وثيق الصلة بين التصنيع والتغيير في البنيان الإنتاجي لاسيما الصناعة التحويلية ، إذ ترتبط التغييرات بين مستوى الدخل المرتفع وحصة الموارد المخصصة للصناعة التحويلية (world bank ,2006 : 31). إذ يتسم الاقتصاد المتقدم بهيكل إنتاجي متوازن من حيث أولوية الفروع القائدة لتطوير الإنتاجية لاسيما فروع الصناعة التحويلية ، على عكس الدول النامية التي تتسم بعدم التوازن القطاعي الذي كرس لإنتاجية منخفضة نتيجة ضآلة رأس المال ، والتخلف الفني والتكنولوجي لوسائل الإنتاج (عبد الله : 32) .وفق ذلك ، يبرز دور التدخل الحكومي في النشاط الإقتصادي الذي يرتكز على تطوير القطاع الصناعي بجوانبه الكمية والنوعية ، وأستخدام السياسات والأدوات المناسبة للتنمية وتوسيع القطاع الخاص المحلي دعماً لبناء مسار مستدام للنمو الاقتصادي ، وتحقيق سياسات تنمية القطاع الخاص وتفعيل دوره لتحقيق التغيير في البنية الإنتاجية من خلال تبني ستراتيجيات تصب في زيادة ما هو مخصص للقطاعات الإنتاجية لاسيما الصناعة التحويلية ، فضلاً عن إزالة العوائق والقيود المشوهة لآليات عمل السوق وبما يضمن أنسيابية وسرعة تحرك هذا المسار (أبو شمالة ، 2018 : 31) . تساهم تلك الآلية في تغييرات هيكلية أخرى تتمثل بالتغيير في التجارة الخارجية بتوسيع حجم التبادل التجاري لصالح زيادة نصيب الصادرات الصناعية المتنوعة وخفض الواردات ، فضلاً عن حدوث تغييرات إجتماعية المتمثلة بتزايد التحضر بسبب أرتفاع حجم المنشآت الصناعية والهجرة المتسارعة من الريف الى الحضر وإعادة توزيع السكان والوصول الى الرفاه الإجتماعي (النمروطي وأصرف ، 2018 : 10) .

المبحث الثاني : المؤشرات الاقتصادية لدور الصناعة تغيير بنية الإنتاج في العراق

أولاً : المساهمة النسبية للصناعة في هيكل الإنتاج

تمثل البنية الإنتاجية إجمالي مساهمة القطاعات الإقتصادية في الناتج ، ويعبر عن الأخير "إجمالي القيمة المضافة للسلع والخدمات المنتجة في الإقتصاد ناقصاً قيمة جميع السلع والخدمات المستخدمة في عمليات الإنتاج " (الأمم المتحدة ، 2005 : 15). ولمعرفة مقدار مساهمة الصناعة في هيكل الإنتاج لابد من تحديد مساهمتها النسبية بالناتج والتشغيل وكما مدرج في الجدول الآتي :-

الجدول (1): نسبة مساهمة القطاعات الإقتصادية في الناتج والتشغيل في العراق للمدة (2004-2018)%

السنة	قطاع الإستخراج		قطاع الزراعة		قطاع الصناعة		قطاع الخدمات	
	مساهمته بالناتج	مساهمته بالتشغيل	مساهمته بالناتج	مساهمته بالتشغيل	مساهمته بالناتج	مساهمته بالتشغيل	مساهمته بالناتج	مساهمته بالتشغيل
2004	57.7	2.08	6.90	8.76	3.9	15.99	31.6	73.17
2005	57.5	2.13	6.85	5.33	5.7	10.89	29.9	81.65
2006	55.2	2.19	5.80	6.60	5.9	9.56	33.1	81.65

2007	52.9	2.39	4.91	7.86	6.9	13.08	35.3	76.67
2008	55.2	2.58	3.81	8.16	7.0	15.37	35.5	73.89
2009	43.0	2.56	5.19	4.21	8.6	8.50	43.2	84.73
2010	45.1	2.59	5.13	7.09	10.3	9.94	39.4	80.38
2011	35.1	2.56	4.54	7.63	9.1	10.83	33.3	78.98
2012	49.8	2.68	4.10	8.06	10.5	10.37	35.7	78.89
2013	46.0	2.99	4.80	8.29	11.4	10.74	37.8	77.98
2014	43.9	2.98	4.91	7.65	11.2	9.48	40.0	79.81
2015	33.4	3.07	4.15	7.74	11.6	9.11	50.9	80.00
2016	34.1	3.17	3.94	7.33	11.6	8.06	50.3	81.40
2017	38.9	3.27	2.89	7.15	11.1	7.51	47.1	81.66
2018	46.5	3.37	1.92	6.97	8.9	7.53	42.7	81.95
متوسط المدة	46.3	2.7	4.7	7.3	8.9	10.5	39.1	79.5

المصدر : إعداد الباحثان بالأعتماد على بيانات :

(1) وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء / مديرية الحسابات القومية ، تقارير الناتج المحلي والدخل القومي ، سنوات مختلفة .

(2) وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء / مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، سنوات مختلفة .

لقد قاد التدهور الإقتصادي الحاصل بعد عام 2003 في تكريس الطابع الإستخراجي والخدمي للبنيان الإنتاجي للإقتصاد العراقي، ويعود سبب ذلك الى تدهور القطاعات الإنتاجية نتيجة السلوك الأستثماري للقطاع الخاص ، الذي أسهم في سيادة القطاع الخدمي من دون توفر جهاز إنتاجي متطور ومرن مما أدى الى حدوث الإختلال في الهيكل الإنتاجي المتزامن مع ظاهرة الثنائية أو الأزدواجية في الإقتصاد.

إذ نلاحظ من الجدول (1) وفقاً لمؤشر مساهمة القطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي ، تفوق واضحاً جداً للقطاع النفطي في مساهمته بالناتج بمعدل (46.3%) لكون الإقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على المورد الواحد (الريعي) إذ يشكل النفط الخام وعاء مدر للدخل ، وتتقارب نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج بمعدل (39.1%) ،

أما مساهمة بقية القطاعات الإنتاجية فهي تسهم بقدر محدود في الناتج وتشكل مساهمة القطاع الصناعي نسبة ضئيلة جداً بمعدل مساهمة (8.9%). أما القطاعات الإنتاجية تسهم بقدر محدود في الناتج إذ تشكل مساهمة القطاع الزراعي معدل (4.7%)، أما القطاع الصناعي يشكل نسبة ضئيلة جداً بمعدل (8.9%). وتعود أسباب ضآلة مساهم القطاع الصناعي في الناتج خلال مدة البحث الى الآتي :-

1- عمليات السلب والنهب والتدمير التي تعرضت له غالبية المنشآت الصناعية التي جعلتها ضعيفة الكفاءة الإنتاجية بما تشكل عبئاً مالياً على الدولة ، فضلاً عن توقف العديد منها عن الإنتاج بصورة جزئية أو كلية .

2- الأعتماد شبه الكامل على الدولة في تمويلها المالي التي تمتلك ما يقدر بـ (192) مشروعاً يعمل فيها ما مجموعه (500) الف فرد، وتستلم (60%) من راتبها من قبل الدولة (الياسري ، 2010 : 91) .

3- يواجه القطاع الصناعي نقص في الخدمات الأساسية (شبكات المواصلات والنقل والاتصالات والكهرباء والماء والصرف الصحي) التي تخدم نمو هذا القطاع .

4- التخلف التكنولوجي وضعف تقنيات الإنتاج وتعدم وفر الموارد الأولية الذي أدى الى إنخفاض كفاءة الخطوط الإنتاجية ومن ثم إنخفاض مستوى ونوعية الإنتاج .

5- تعرض الأسواق العراقية الى الإغراق السلعي بالمنتجات الأجنبية واطئة الكلفة التي أسهمت في إنخفاض المنافسة للمنتج المحلي ، فضلاً عن ضعف الدعم والحماية للمنتجات المحلية .

6- محدودية التسهيلات الإئتمانية للنهوض بالقطاع الصناعي نتيجة ضعف الجهاز المصرفي على تمويل المشاريع الصناعية للقطاع الخاص ، كما أن القروض تتجه الى مشاريع وهمية ومتلكئة .

7- ضعف التنسيق بين السياسات الإقتصادية (المالية والنقدية والتجارية) المنوط بها دفع عجلة التصنيع في الإقتصاد المحلي الى الأمام ، إذ أسهمت السياسة المالية التوسعية في توسع الإنفاق الحكومي وزيادة ضغط الطلب وأزاء عجز الإنتاج المحلي في مواجهة الطلب الكلي المتزايد فأن القطاع الخارجي تحمل الضغوط الناجمة عن تمدد الطلب عبر تعويضه بالسلع المستوردة من الخارج ، مقابل ضعف السياسة التجارية في توفير الحماية للسلع الصناعية المحلية ، فيما كان لدعم السياسة النقدية للعملة المحلية برفع قيمتها في زيادة العبء على القطاع الخاص في إستيراد مدخلات الإنتاج كالسلع

الوسيطة والمواد الأولية المستوردة بكلفة أعلى مما هي عليه ، مما الى تراجع عمليات الإنتاج .

أما مؤشر مساهمة القطاعات الإقتصادية في التشغيل ، فتصدر قطاع الخدمات بأعلى معدل بنسبة (79.5%) ويعود ذلك الى تركز التشغيل في القطاع العام مع محدودية فرص التشغيل في القطاع الخاص مما جعل الخريجين الذين لم يجدوا فرصاً للعمل بالقطاع الحكومي الى مزاولة أعمال خدمية هامشية عديمة القيمة المضافة مع وجود أعداد كبيرة في العاملين بالقطاع غير المنظم ، وتشير نسبة مساهمة قطاع الصناعة في التشغيل الى محدوديتها بمعدل (10.5%) وذلك لإيلاء الصناعات الإستخراجية الى الشركات الأجنبية العاملة في العراق ، فيما يمثل نشاط الصناعة التحويلية بالتشغيل محدود جداً وذلك لنقص الكوادر العاملة المهنية والفنية مما أدى الى محدودية القطاع الصناعي في التشغيل في العراق .

ثانياً : المساهمة النسبية لأنواع الصناعة في الهيكل الصناعي

يتضمن هيكل الصناعة حسب نوعها كل من الصناعة الإستخراجية والصناعة التحويلية ، وتتعلق الصناعة الإستخراجية " بإستخراج المعادن والمواد الخام من المناجم وأبار البترول ، أعمال البحث والتنقيب والعمليات المتعلقة بمعالجة المواد الخام أو المعادن بعد أستخراجها من باطن الأرض " (الربيعي ، 2018 : 14)، أما الصناعة التحويلية التي تعني "عملية تحويل المواد الأولية والخامات الإستخراجية الى مواد وسيطة وسلع نهائية بهدف زيادة قيمتها المضافة " وتمثل الصناعة التحويلية مؤشر لتقدم البلد أو تخلفه ، إذ إنها تشكل في الدول المتقدمة نسبة (85%) من الإنتاج الصناعي فيما تشكل الصناعة الإستخراجية نسبة (15%) (الأسدي ، 1985 : 38). وندرج في إدناه مقدار الإنتاج الصناعي حسب النوع في العراق كما مبين في الجدول الآتي :-

الجدول (2) نسبة مساهمة الصناعة حسب نوعها في العراق للمدة (2004-2018) مليون دينار

السنة	الإنتاج الصناعي	الصناعات الإستخراجية	النسبة%	الصناعات التحويلية	النسبة%
2004	2,1095,704.8	47,451.2	0.2	937,681.6	4.4
2005	4,393,786.2	149,367.3	3.4	971,031.3	22.1
2006	5,881,435.5	179,086.1	3.0	1,473,218.3	25.0
2007	7,975,443.3	256,242.6	3.2	1,817,913.8	22.8
2008	11,428,470.3	354,799.8	3.1	2,644,173.0	23.1
2009	11,923,080.4	565,723.5	4.7	3,411,291.9	28.6
2010	17,516,485.4	664,919.3	3.8	3,678,714.6	21.0
2011	20,677,398.0	742,989.4	3.6	6,132,760.8	29.7
2012	27,566,588.8	790,116.8	2.9	6,919,449.2	25.1
2013	32,262,933.2	871,304.9	2.7	6,286,042.4	19.5
2014	30,449,854.0	505,646.1	1.7	4,999,233.9	16.4
2015	23,074,874.2	396,922.3	1.7	4,234,716.9	18.4
2016	23,544,279.6	396,674.6	1.7	4,436,442.7	18.8
2017	25,756,492.6	400,244.7	1.6	5,889,495.1	22.9
2018	22,895,534.0	341,921.6	1.5	4,509,661.9	19.7
متوسط المدة			2.6		21.2

المصدر : إعداد الباحث بالأعتماد على بيانات : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، تقارير الناتج المحلي والدخل القومي ، سنوات مختلفة .

يبين لنا الجدول (2) محدودية المساهمة النسبية للصناعات التحويلية الى إجمالي الإنتاج الصناعي البالغ متوسط مدتها (21.2%) وتعود تلك النسبة الى عمليات التنقيب وإستخراج النفط الخام ، بالمقابل هناك إنخفاض في مساهمة الصناعات الإستخراجية البالغ متوسط مدتها (2.6%) ، وأن مرجع الصناعات التحويلية الى صناعات لا تسهم في زيادة القيمة المضافة في ناتج القطاع الصناعي قياساً بما متوفر من الموارد المالية والبشرية بالإقتصاد العراقي ، وتتركز هذه الصناعة في الصناعات ذات الطابع الأستهلاكي ويرجع سبب ذلك الى وجود طاقات إنتاجية صناعية معطلة أدت الى خلق أختناقات في العملية الإنتاجية ، ومن ثم صعوبة الوصول الى الطاقات الكامنة من الإنتاج الصناعي جراء ضعف المقدرة الأستيعابية بالأستثمار الصناعي.

ثالثاً : المساهمة النسبية للصناعة في إجمالي التكوين الرأسمالي

تبرز أهمية معرفة مساهمة دور الصناعة في تكوين رأس المال الثابت لما يمثله الأخير من " إضافته الى رصيد رأس المال خلال فترة زمنية معينة ، أي ما يضاف الى القدرة على إنتاج مزيد من السلع والدخل في المستقبل " (الأمم المتحدة ، 24). وبذلك تعد زيادة مساهمة الصناعة في إجمالي تكوين رأس المال الثابت مؤشر على تغيير البنية الإنتاجية للإقتصاد . ويمكننا معرفة المساهمة النسبية لقطاع الصناعة كما يبينه الجدول الآتي :-

الجدول (3) مساهمة القطاعات الإقتصادية في إجمالي تكوين رأس المال الثابت للمدة (2004-2018)

السنة	نسبة مساهمة القطاع النفطي في إجمالي تكوين رأس المال الثابت %	نسبة مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي تكوين رأس المال الثابت %	نسبة مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي تكوين رأس المال الثابت %	نسبة مساهمة قطاع الخدمات في إجمالي تكوين رأس المال الثابت %
2004	15.7	0.6	7.0	76.7
2005	23.4	2.1	0.9	73.7
2006	15.6	3.9	19.0	61.4
2007	2.5	0.2	2.5	94.7
2008	0.6	0.2	1.2	98.0
2009	1.7	0.1	4.0	94.0
2010	11.3	1.5	4.8	82.3
2011	14.6	2.1	5.7	77.6
2012	7.6	3.7	2.9	85.8
2013	5.0	1.4	4.5	89.1
2014	8.2	1.0	2.6	88.3
2015	57.0	0.4	1.7	40.9
2016	37.8	0.7	7.8	53.8
2017	36.6	2.3	12.2	49.0
2018	41.5	2.0	8.9	47.5
متوسط المدة	18.6	1.5	5.7	74.2

المصدر : إعداد الباحث بالأعتماد على بيانات : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، بيانات متفرقة .

نلاحظ من الجدول (3) أن نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية ضئيلة جداً في إجمالي تكوين رأس المال الثابت ، إذ بلغ مساهمة قطاع الزراعة نسبة (1.5%) كمتوسط مدة ومساهمة قطاع الخدمات نسبة (74.2%) كمتوسط مدة ، فيما تشكل مساهمة القطاع الصناعي نسبة منخفضة جداً (5.7%) كمتوسط مدة ، مما يعني إنخفاض حجم الأستثمار المادي والعيني في القطاع الصناعة جراء عدم وجود توسيع في المنشآت الجديدة القائم منها أو تحديثها نتيجة تأكل البنية للإنشاءات والمكائن والمعدات نتيجة عمليات السلب والنهب والتخريب ، فضلاً عن تعرضها للإندثار جراء أنقضاء عمرها الإنتاجي دون أجراء أستبدال أو صيانة أو إضافة عليها، وهذا ما أدى الى ضعف الطاقة الأستيعابية للأستثمار بالقطاع الصناعي وضعف مرونة الجهاز الإنتاجي وعدم الوصول الى الأكتفاء الذاتي من السلع الصناعية ، وبالتالي تغذية الطلب المحلي المتزايد للأفراد بالإستيراد الخارجي من الدول الأخرى .

رابعاً : المساهمة النسبية للصناعة في التخصيصات الأستثمارية

تشكل التخصيصات الأستثمارية إجمالي ما تقدمه الحكومة الى الجهات التنفيذية للنهوض بالقطاعات الإقتصادية وتحقيق النمو القطاعي والوصول الى التغيير في البنية الإنتاجية ومن ثم زيادة الدخل القومي. وندرج في الجدول (4) نسبة ما مخصص للقطاع الصناعة من إجمالي التخصيصات الأستثمارية الحكومية وكالآتي :

الجدول (4) التخصيصات الأستثمارية حسب التوزيع القطاعي في العراق للمدة (2004-2018) / مليون دينار

السنة	التخصيصات الأستثمارية	قطاع الزراعة		قطاع الصناعة			
		التخصيصات السنوية	النسبة%	التخصيصات السنوية	النسبة %	التخصيصات السنوية	النسبة %
2004	5,752,212.0	270,535.0	4.7	2,825,794.0	49.1	2,655,883.0	46.2
2005	5,324,500.0	272,863.0	5.1	3,515,146.0	66.0	1,536,491.0	28.9
2006	8,427,645.0	319,477.0	3.8	6,167,875.0	73.2	1,940,293.0	23.0
2007	7,826,480.3	381,889.0	4.9	4,656,039.7	59.5	2,788,551.6	35.6
2008	18,012,014.0	1,511,113.0	8.4	9,259,189.0	51.4	7,241,712.0	40.2
2009	10,124,624.0	1,098,255.0	10.8	4,577,404.0	45.2	4,448,965.0	43.9
2010	18,979,321.6	1,633,233.0	8.6	8,312,072.4	43.8	9,034,016.2	47.6
2011	27,097,518.9	2,310,672.4	8.5	13,731,246.8	50.7	11,055,599.8	40.8
2012	37,195,394.2	2,354,542.3	6.3	22,292,060.2	59.9	12,548,791.7	33.7
2013	50,759,884.6	2,440,258.4	4.8	27,213,916.8	53.6	21,105,709.4	41.6
2014	48,700,328.0	979,510.9	2.0	22,274,027.7	45.7	25,446,789.4	52.3
2015	30,882,234.1	477,181.0	1.5	17,270,175.7	55.9	13,134,877.3	42.5
2016	19,919,616.3	174,832.2	0.9	15,955,998.9	80.1	3,788,785.2	19.0
2017	23,797,831.0	520,835.9	2.2	17,997,140.6	75.6	5,279,854.5	22.2
2018	23,537,757.0	319,706.3	1.4	17,384,424.7	73.9	5,833,627.0	24.8
متوسط المدة			4.9		58.9		36.2

المصدر : إعداد الباحث بالأعتماد على بيانات : وزارة التخطيط ، دائرة البرامج الأستثمارية الحكومية ، قسم الموازنة ، تقارير مختلفة .

يبين الجدول أعلاه أن التخصيصات متدنية جداً وهي تخصص حسب القوة التفاوضية وليس للأهمية النسبية القطاعية ، بما يعكس التوجه الحكومي غير الجاد في منح الأولوية للقطاعات ذات التوجه التنموي ، ولا تمت هذه التخصيصات بصلة بحجم الطاقة الأستيعابية اللأزمة لمتطلبات التنمية القطاعية وإحداث التغيير في البنيان الإنتاجي بالإقتصاد. وهذا ما بينته نسبة مساهمة قطاع الصناعة مرتكز عملية تغيير البنيان الإنتاجي بالإقتصاد العراقي ، إذ هيمن القطاع الصناعي على أعلى حصة من التخصيصات الأستثمارية البالغة نسبة (58.9%) كمتوسط مدة ، الا إنها منحت الى أنشطة أستهلاكية كالصناعات الخفيفة الهشة القيمة ، فضلاً عن كونها توجهت نحو ترميم وإعادة تأهيل المنشآت الصناعية المندثرة على حساب الصناعة التحويلية وهذا ما أسهم في تراجع الصناعة المحلية في العراق .

كما أن تلك التخصيصات أخذت منحنى مخالف لمسار التنمية نتيجة الكفاءة في إنفاق تلك التخصيصات كونها أتجهت على نفقات أستهلاكية وبعضها تم تبديدها على مشاريع وهمية نتيجة الفساد المالي والإداري والمأخذ على ذلك عدم المتابعة الدورية لتلك لانفاق تلك التخصيصات على القطاعات الحيوية كالقطاع الصناعي .

خامساً : المساهمة النسبية للمنشآت الصناعية في الإنتاج الصناعي

تعد زيادة أعداد المنشآت الصناعية من أبرز مظاهر النمو الصناعي وأتساع نشاطه وزيادة قابليته الإنتاجية ، وندرج في إدناه المساهمة النسبية للمنشآت الصناعية في الإنتاج الصناعي بالعراق كما يبينه الجدول الآتي :-

الجدول (5): المساهمة النسبية لأنواع لمنشآت الصناعية بالإنتاج الصناعي في العراق للمدة (2004-2018)

مليون دينار

السنة	الإنتاج الصناعي	المنشآت الكبيرة	النسبة %	المنشآت المتوسطة	النسبة %	المنشآت الصغيرة	النسبة %
2004	2,1095,704.8	870,779.7	4.1	2,3670.8	0.1	815,977.8	111
2005	4,393,786.2	1,143,958.0	26.0	24,348.6	0.6	658,655.7	15.0
2006	5,881,435.5	1,669,398.0	28.4	19,515.7	0.3	1,103,756.1	18.8
2007	7,975,443.3	1,816,381.8	22.8	18,468.7	0.2	812,441.2	10.2
2008	11,428,470.3	2,636,448.8	23.1	—	—	—	——
2009	11,923,080.4	3,716,182.0	31.2	18,523.8	0.2	815,953.5	6.8

8.9	1,556,336.1	0.2	29,081.6	20.3	3,563,076.0	17,516,485.4	**2010**
18.8	3,896,267.4	0.6	123,134.8	20.7	4,277,273.0	20,677,398.0	**2011**
16.6	4,567,103.1	0.7	187,019.8	18.7	5,164,904.0	27,566,588.8	**2012**
10.2	3,289,710.4	0.7	240,847.7	17.3	5,574,000.0	32,262,933.2	**2013**
6.3	1,924,980.2	0.7	206,670.7	14.0	4,270,719.0	30,449,854.0	**2014**
7.9	1,823,968.0	0.4	83,542.7	23.7	5,469,060.0	23,074,874.2	**2015**
8.8	2,079,914.6	0.6	142,863.1	21.1	4,969,233.0	23,544,279.6	**2016**
7.8	2,016,330.5	0.4	110,005.4	23.3	5,998,391.0	25,756,492.6	**2017**
8.5	1,939,288.7	0.6	132,242.0	31.4	7,191,329.0	22,895,534.0	**2018**
10.6		0.5		21.7	**متوسط المدة**		

المصدر : إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات : وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، تقارير متفرقة .

نلاحظ من الجدول (5) أن المنشآت الكبيرة قد حققت نمواً في الإنتاج بنسبة (21.7%) كمتوسط مدة ، ويعود سبب ذلك الى دعم الدولة لهذه المنشآت التي تعود غالبية ملكيتها للقطاع العام ، فضلاً عن سهولة الحصول على المواد الأولية والمكائن والمعدات ومستلزمات الإنتاج الأخرى وبأقل التكاليف.أما المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تتسم بالإنخفاض النسبي في أستثماراتها الرأسمالية وأرتفاع العائد التشغيلي للأستثمار من جانب،ومن جانب أخر الأستغلال الأمثل للموارد لكون غالبيتها تدار من قبل القطاع الخاص وتعتمد على المواد الخام المحلية، بما يجعلها قادرة على تنويع الإنتاج والتكيّف مع الظروف الإقتصادية ، الا أن ما نلاحظه أن هناك إنخفاض في إنتاجيتها بنسبة (0.5%) و(10.6%) كمتوسط مدة الذي يرجع سببه الى ضعف الدعم المادي للقطاع الخاص الذي يمتلك معظمها مما يجعله يتحمل تكاليف الحصول على المواد الأولية تفوق الارباح المتوقع تحصيلها، مما أدى الى عزوف غالبيتها عن الإنتاج.

المبحث الثالث :ستراتيجية مقترحة لتنمية الصناعة لإحداث التغيير بالبنية الإنتاجية في العراق

أولاً : العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في الصناعة

إن عملية النهوض بالقطاع الصناعي وتطويره من خلال برنامج تنموي يحتاج الى دراسة العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في القطاع الصناعي ، إذ من المتوقع أن تشكل عوامل تثبيط تجاه نموه أو تمثل فرص تحقيق النهوض به وتتضمن هذه العوامل الآتي :-

1 -العوامل الداخليــة

نقاط القوة (أمتلاك العراق لموقع جغرافي قريب من المواد الأولية والأسواق العالمية ، توفر الموارد الطبيعية ، أمتلاكه لفرص الأستثمار شرط توفر الأستقرار الأمني ، الإتجاه نحو الخصخصة ، وتمتعه بالوفرة في الموارد المالية ....وغيرها) .

نقاط الضعف (ضعف التشغيل في القطاع الصناعي ، ضعف المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، عدم توفر البنية التحتية الداعمة ، ضعف الأيدي العاملة الماهرة والخبيرة ، محدودية دور القطاع الخاص) .

2-العوامل الخارجيــة

الفرص (الأستثمار الأجنبي في القطاع الصناعي ، تواجد المنافسة الخارجية عامل محفز لتنمية الصناعة ، توفر فرص إستيراد التكنولوجيا والمدخلات الوسيطة ، أتساع الأسواق الخارجية ، الحوكمة الألكترونية الدولية) .

المخاطر(تقلبات أسعار النفط الخام، ضعف الإطار القانوني والتنظيمي، ضعف البيئة المساندة ، الإغراق السلعي في السوق العراقية ، ضعف الشراكة بين القطاعين العام والخاص) .

تعد هذه العوامل من المؤثرات في أختيار الإستراتيجية التي تتناغم مع واقع الإقتصاد العراقي ، ولابد تظافر جميع الجهود سواء كانت حكومية أو من القطاع الخاص لتنمية القطاع الصناعي لكي يسهم بدوره الريادي في عملية التنمية والتحول في بنية الإنتاج .

ثانياً : الخيار الإستراتيجي لتنمية القطاع الصناعي

أن نجاح قطاع الصناعة في عملية التنمية يتوقف على أختيار الستراتيجية الملائمة التي يجب أن تتوافق مع الظروف الإقتصادية والسياسية والإجتماعية للبلد وعلى الإرادة في تنفيذها ، بالإضافة الى تناغمها مع سياسة التصنيع في الأجلين القصير والطويل ، كما يجب أن ترتبط تلك الإستراتيجية بخطط التنمية الوطنية وأن لا تخرج عن أطارها وفلسفتها .

ولابد أن تحدد الإستراتيجية المعوقات الصناعية ، والأولويات التي ينبغي تبنيها وفق محددات الصناعات القائدة ، مع مراعاة فك الأرتباط والتداخل القائم مع الهياكل الإقتصادية والصناعات الأجنبية ، وبالتالي التركيز على أختيار الصناعات التي من شأنها أن تخفف بصورة تدريجية من الأعتماد على الصناعات المستوردة . وبعد دراسة إستراتيجيات التنمية الاقتصادية وجدنا أن ستراتيجية النمو غير المتوازن هي الأجدى للإجلين القصير والطويل الأجل ، أما آسس تحديد استراتيجية التنمية الصناعية بالإقتصاد العراقي فيمكن المفاضلة بين ستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات أم ستراتيجية التصنيع من أجل التصدير .

ولعل الستراتيجية الأكثر ملائمة لواقعنا الإقتصادي في مجال تطوير القطاع الصناعي هي إستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات بما يتوافق مع المرحلة الحالية كونها تعمل على تطوير الصناعة التحويلية في المناطق الحدودية لما تتمتع به هذه الصناعات من أرتباطات أمامية وخلفية متشعبة بين فروع القطاع الصناعي نفسه وبين قطاعات الإقتصاد الأخرى لاسيما القطاع الزراعي الأمر الذي يعني تطوير تلك الصناعات سيعمل على تعميق الترابط في الإقتصاد المحلي من خلال التبادل بين فروعه الإنتاجية ، مع أستخدام كافة الموارد المحلية وخلق الأسواق الخارجية ، وتحقيق وفورات أكبر تزيد من قدرة الإقتصاد على تعجيل التراكم الرأسمالي الضروري لتمويل التنمية. أن هذه الإستراتيجية ستسهم في مواجهة الإختلال بالقطاع الصناعي ومن ثم إعادة هيكله القطاع الصناعي ليواجه متطلبات المرحلة قصيرة الأجل ، وفي ذات الوقت يعمل على تطوير الصناعات ذات الطابع التصديري في الأجل الطويل للنهوض بالقطاع الصناعي. وندرج في إدناه الإستراتيجية المقترحة وفق المدخلات والمخرجات كما مبين في المخطط الآتي :-

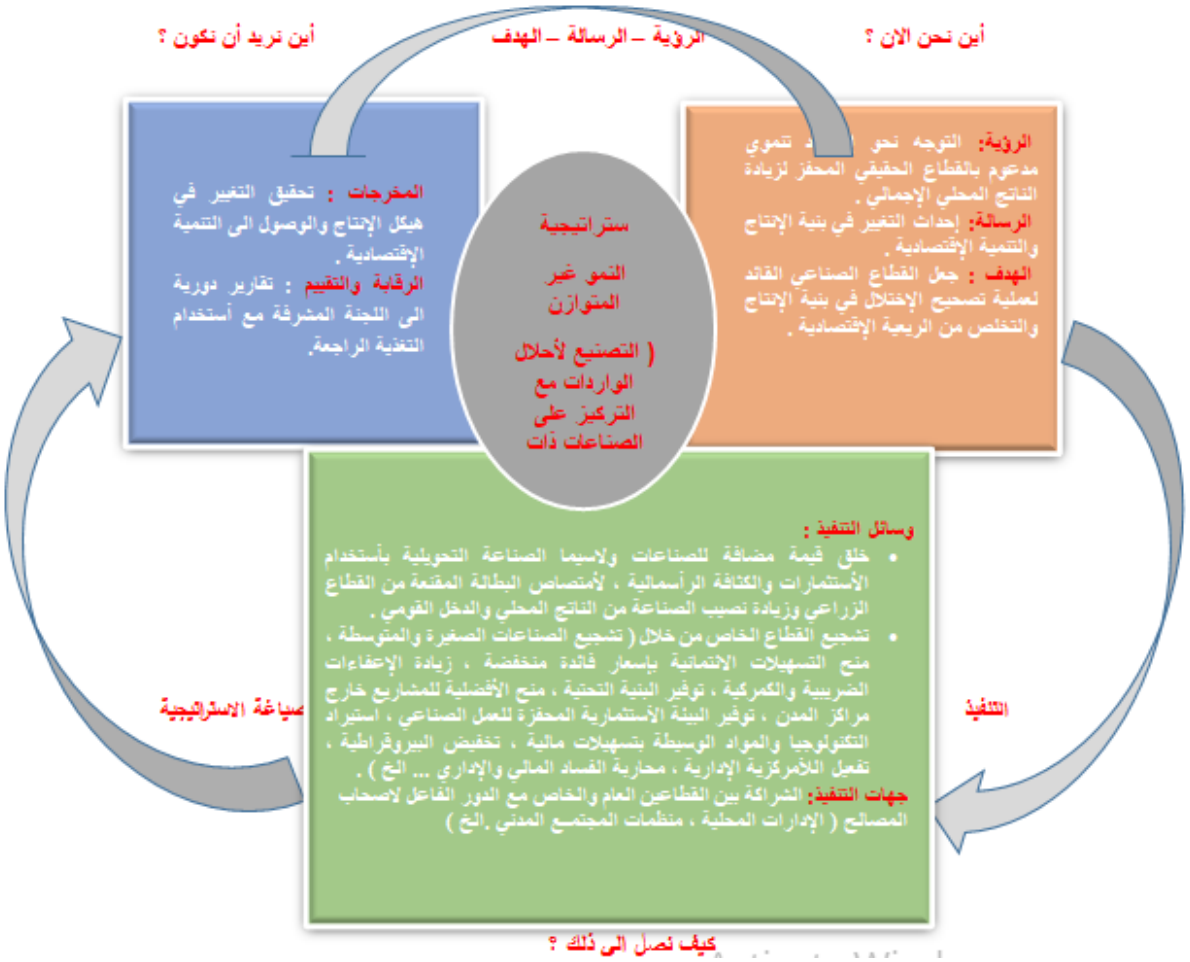

الأستنتاجات والتوصيات

أولاً : الإستنتاجـات

1- تبين لنا ضعف القطاع الصناعي على إحداث التغيير في البنيان الإنتاجي بالإقتصاد العراقي خلال مدة البحث نتيجة محدودية مساهمته بالناتج مقابل هيمنة قطاع النفط الناضب على مساهمته في الناتج الذي يشكل أكثر من (50%) .

2- وجود إختلال في الهيكل الإنتاجي نتيجة ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج لاسيما القطاع الصناعي نتيجة ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي بسبب محدودية التخصيصات الأستثمارية الحكومية ، فضلاً عن ضعف الطاقة الأستيعابية للأستثمار بالإقتصاد العراقي .

3- محدودية دور الصناعة التحويلية في الهيكل الصناعي ويعود سبب ذلك الى إعتماد الإقتصاد العراقي على الصناعات الإستخراجية ذات الأثر التنموي المحدود .

4- ضعف في الجانب التخطيط التنموي لصانعي القرار لتطوير الصناعة ويعود سبب ذلك الى عدم تناغم السياسات الإقتصادية الكلية في العراق .

5- تعاني غالبية المنشآت الصناعية من ضعف في الإنتاجية نتيجة عمليات التدمير والتخريب التي

طالتها وأسهمت في تآكل هذا القطاع وفقدان دوره في عملية التغيير بالبنيان الإنتاجي في العراق.

ثانياً : التوصيــات

1- ضرورة قيام الحكومة بتشجيع المشاريع الصناعية المحلية ذات الطابع التصديري ولاسيما الأستهلاكية ، من خلال توفير الدعم المالي والمادي بزيادة التخصيصات الأستثمارية ، ورفع التعريفة الكمركية على السلع المستوردة المماثلة للصناعة المحلية وأحكام السيطرة على المنافذ الحدودية لتقليل حجم السلع الصناعية الداخلة للبلد.

2- يقتضي من قبل الحكومة تبني إستراتيجية تنموية ذات أهداف متفق عليها لتصحيح هيكل الإنتاج من خلال تحديد ستراتيجية النمو غير المتوزان تستهدف نمو قطاع الصناعة وإيجاد المدن الصناعية القائدة لعملية التغيير في البنية الصناعية والهيكل الإنتاجي بالإقتصاد العراقي .

3- تطوير أساليب وآليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتشجيع جذب الأستثمارات في العديد من الأنشطة الإقتصادية، مع الميل الى تحفيز القطاع الخاص لمشاركته في قيادة عملية تغيير البنية الإنتاجية والتحول الى اقتصاد السوق وهذا يتطلب تحقيق الآتي :-

أ- قيام الحكومة بتقدم التسهيلات للقطاع الخاص الضريبية والكمركية .

ب- تأسيس بنك للتنمية الصناعية يهدف الى تقديم التسهيلات والقروض الميسرة لرجال الأعمال والصناعيين لتمويل الصناعات الجديدة ذات البعد الإستراتيجي ودعم الصناعات القائمة لتطويرأدائها وزيادة إنتاجها المحلي .

ت- إنشاء مناطق صناعية حدودية أو محلية بحيث يتم تأجيرها للقطاع الخاص بأسعار معقولة وتقديم الخدمات لها أيضاً بأسعار تشجيعية، مع توفير كل التسهيلات الكمركية والضريبية لتشجيع عملية الأستثمار في المناطق الصناعية .

4- نقترح على الحكومة تشكيل المجلس الأعلى للشؤون الإقتصادية الذي يتكون من خبراء الحكومة والقطاع الخاص من أجل تعزيز دور الجهات المعنية بالشأن الإقتصادي تتبنى تنمية القطاع الصناعي عبر التنسيق بين السياسات الإقتصادية وتحقيق التناغم فيما بينهما.

5- ضرورة زيادة حجم الأستثمارات في الصناعات التحويلية مثل الصناعات البتروكيمياوية والصناعات الغذائية مع العمل على إيجاد حلول لمشكلة تسويق تلك المنتجات بالبحث عن أسواق دولية جديدة .

6- الأهتمام بالصناعات الصغيرة الحجم وتوفير كل الدعم لها من قبل الجهات المعنية وذلك لما لها من دور كبير في زيادة فرص التشغيل، مع ضرورة إقامة حاضنات لدعم الأعمال الصغيرة وإيجاد مؤسسات إقراض لدعم وتمويل المشاريع الصغيرة لكي تقوم بدورها الريادي في دعم الصناعة الوطنية .

7- دعم المراكز المهنية والمعاهد الصناعية المتخصصة وإنشاء المزيد منها لتوفير الكوادر الفنية والإدارية اللأزمة لعملية الإنماء الصناعي ، بالإضافة الى إقامة مراكز للدراسات والأستشارات الصناعية وتقديم الأستشارات الصناعية للمصانع وتوفير التدريب المهني والإداري للعاملين في قطاع الصناعة والقيام بأعمال البحث والتطوير والجودة .

المصـــادر والمراجـــع

أولاً : الكتــب

1- أبو عياش ، عبد الله يوسف (1983) ، التخطيط والتنمية في المنظور الجغرافي ، (ط1) ، الكويت : وكالة المطبوعات للنشر والتوزيع .

2- الأسدي ، علي (1985) ، مقدمة في إقتصاديات الصناعة ، (ط1) ، بنغازي : منشورات قاريونس .

3- أسماعيل ، محمد محروس (1992) ، إقتصاديات الصناع والتصنيع مع أهتمام خاص بدراسات الجدوى الإقتصادية ، الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة .

4- أيلكان ، والتر (1983) ، مقدمة في التنمية ، ترجمة : محمد عزيز، بنغازي : جامعة قاريونس .

5- بن قانة ، أسماعيل محمد (2012) إقتصاد التنمية (نظريات – نماذج – إستراتيجيات) ، (ط1) ، عمان : دار أسامة للنشر والتوزيع .

6- بيرو ، فرانسوا (1983) ، فلسفة لتنمية جديدة ، ترجمة : علال سيناصر ، (ط1) ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر .

7- تودارو ، ميشيل (2009) ، التنمية الإقتصادية ، تعريب : محمود حسن حسني و محمود حامد محمود ، (ط2) ، الرياض : دار المريخ للنشر.

8- عبد الرضا ، نبيل جعفر (2013) ، في مواجهة التخلف ، (ط1) ، البصرة : شركة الغدير للطباعة والنشر.

9- العساف والوادي ، أحمد عارف ، محمود حسين (2011) ، التخطيط والتنمية الإقتصادية ، (ط1) ، عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة .

10- عبد الله ، خبابة (2014) ، تطور نظريات وإستراتيجيات التنمية الإقتصادية ، الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة .

11- العنبكي ، عبد الحسين محمد (2018) ، الفجوات الثلاث متلازمة التنمية الإقتصادية الضائعة ، (ط1) ، عمان : دار الأيام للنشر والتوزيع .

12- الربيعي، فلاح خلف (2018)، الإقتصاد الصناعي، (ط3) ، بغداد : الروسم للنشر والتوزيع.

13- القريشي ، مدحت محمد (2007)، التنمية الإقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، (ط1) ، عمان : دار وائل للنشر والتوزيع .

14- محي الدين ، عمرو (1972) ، التنمية والتخطيط الإقتصادي ، (ط1) ، القاهرة : دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع .
15- المناصرة ، عز الدين (2007) ، علم الشعريات (قراءة مونتاجية في أدبية الأدب) ، (ط1) ، عمان : دار مجلاوي للنشر .
16- النجار وشلاش ، يحيى غني ، أمال عبد الكريم (1990) ، التنمية الإقتصادية (نظريات - مشاكل- مبادئ – وسياسات) ، بغداد : مطبعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / جامعة بغداد .
17- الياسري ، أحمد جاسم جبار (2010) ، النفط ومستقبل التنمية في العراق ، (ط3) ، النجف : دار العارف للمطبوعات .

ثانياً : التقارير الرسميـــة والمنشـــورات

1- الأمم المتحدة (2005) ، دليل الحسابات القومية / الحسابات القومية : مقدمة عملية ، نيويورك ، السلسلة واو ، العدد (85) .
2- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، تقارير الناتج المحلي والدخل القومي ، سنوات مختلفة .
3- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية ، تقارير متفرقة .
4- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، دائرة البرامج الأستثمارية الحكومية ، قسم الموازنة ، تقارير مختلفة .
5- جمهورية العراق ، رئاسة هيئة الوزراء ، هيئة المستشارين بالتعاون مع وزارة الصناعة والمعادن ، الإستراتيجية الصناعية في العراق لغاية 2030 وآليات التنفيذ ، 2013 .
6- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO ، تقرير التنمية الصناعية لعام 2013 ، 2013 .

ثالثاً : البحوث والدراســـات العلميـــة

1- أبو شمالة ، نواف محمود محمد (2018) ، سياسات تنمية القطاع الخاص وتفعيل دوره لتحقيق التحول الهيكلي في دول مجلس التعاون الخليجي – حالة الكويت ، مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية ، المعهد العربي للتخطيط ، المجلد (20) ، العدد (1) .
2- الحمش ، منير (2008) ، مقاربة الواقع العربي في ضوء العلاقة بين التنمية والأستقرار ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد (353) .
3- المقبلي ، محمد علي (2012) ، سياسات برامج الإصلاحات الإقتصادية وآثرها على القطاع الزراعي في الدول النامية ، الطبعة الأولى ، الناشر جامعة الجزائر / كلية العلوم الإقتصادية.
4- مجيد ، حسين شناوة (2011) ، الإختلالات الهيكلية في الإقتصاد العراقي ، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية ، المجلد (1) ، العدد (5) .
5- النمروطي وأصروف ، خليل أحمد ، علياء محمد (2018) ، أثر النمو الإقتصادي على إتجاهات التحول الهيكلي في القطاع الصناعي الفلسطيني (1996-2014) ، مجلة الجامعة الأسلامية للدراسات الإقتصادية والإدارية ، المجلد (26) ، العدد (1) .

رابعاً : المراجـــع الأجنبيـــة

1- Binta & Bazzar , Mandara , Manir (2018) , Appraisal of the impact of industrialization on economic growth in Nigeria federal , college of education yola Nigeria .
2- U.N. (1963) , Committee of industrial development , report of 3 rd. session . economical social council official records , supplement , N. (13) .
3- Todaro & Smith, Michael p., Stephen C. (2012), Economic development, eleventh edition, library of congress cataloging in publication data, New York, USA.
4- World Bank (2006), Structural change and Economic Growth ,world Economic and social survey .